

صدر حديثاً عن مركز الامام الصادق (عليه السلام) كتاب: الشاهد الحديثي في روايات اهل البيت (عليهم السلام) ودوره في تقويم التراث.



للكاتبة: دنيا جميل البناء

ومما جاء في مقدمته:

إن التأسيس لقاعدة من القواعد التي تبحث في متون الروايات لتميز الصحيح منها من السقيم والحجة من عدوها يعدّ أمراً في غاية الأهمية ، لما لذلك من دور كبير في تنقيح التراث بعد اختلاط الغث بالسمين وبعد عمليات الوضع والدس والتزوير ، حتى قال رسول الله (صلى الله عليه واله) : (أيها الناس قد كثرت علي الكذابة فمن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)، وتأتي أهمية هذا البحث بعد ابتلاء الكثير من الروايات بالضعف المنهجي بحسب التقسيم الرباعي للحديث ، فابتليت الرواية بالضعف

بسبب ضعف السند من إرسال أو جهالة أو غيرها من الأمور التي تقدر بالسند ومن ثمّ سقوط الرواية عن الحجية مع احتمال صحتها مضموناً ، ولما كان ضعف السند لا يفيد القطع بعدم صدور الرواية عن المعصوم أو كذبها ، وإنّ ضعف الرواية من طريق لا ينفي صحتها إذا اجتمعت معه طرق أخرى ، لذلك تمّ استثمار الشاهد الحديثي الذي يُعنى بمتون الروايات بغض النظر عن الأسانيد ، فيتم تجميع الشواهد لهذه الرواية مما يؤدي إلى تعصيدها وتأييدها ، ومن ثمّ الاستفادة من كم هائل من الروايات التي كانت مبتلاة بالضعف ، ممّا له الدور الكبير في المساهمة العلمية للدفاع عن الحديث الشريف وصيانتها وغربلته وفرز الصحيح من السقيم من الروايات .

وقد اشتمل البحث على أربعة فصول وتمهيد : أما التمهيد فقد اشتمل على ثلاثة أمور: الأول هو بيان مشكلة البحث والحاجة إلى الشاهد ، والثاني هو بيان مختصر للتعريفات الواردة في البحث ، فقد تم تعريف الشاهد والمتابع بصورة موجزة و التفاصيل سيتم توضيحها في الفصول اللاحقة ، إنما تم تعريف هذه المصطلحات بالتمهيد تعريفاً ابتدائياً لتتضح إجمالاً للباحث ، ثم يأتي التفصيل في محله ، وقد عرّف الباحث في التمهيد المصطلحات غير الواضحة نوعاً ما ، أما المصطلحات الواضحة كـ (الحديثي) و (التراث) ، فلم يتعرض لتعريفها لوضوحها ، ولا حاجة إلى توضيح الواضحات ، والأمر الثالث ذكر فيه أهمية الشواهد ودورها في تقويم الروايات كتقويتها للرواية ونفي التفرد عنها والترجيح بين الروايات وتفسير بعضها ببعض ، لتتضح أهمية هذا البحث .

أما الفصل الأول فتألّف من مبحثين ، المبحث الأول تمّ الاستدلال فيه على مشروعية الشاهد ، إذ تمّ الاستدلال بالآيات القرآنية ، والروايات الشريفة ، فكان من هذه الروايات هي خطبة الإمام علي (عليه السلام) ، وروايات العرض المتواترة ، أما المبحث الثاني فذكر فيه إشارات العلماء الإمامية للشاهد ، إذ ورد ذكر الشاهد في تطبيقاتهم ومؤلفاتهم .

أما الفصل الثاني فاشتمل على بيان للمصطلحات المتعلقة بهذه القاعدة وكل ما يحيط بالشاهد من علاقات مع باقي المصطلحات ، وتم هذا في مبحثين : تتبع الباحث في مبحثه الأول أقوال علماء الجمهور في تعريفهم للشاهد وما يتعلق به من متابع واعتبار ، والمبحث الثاني اشتمل على تحديد مصطلح الشاهد عند الإمامية ، وعلاقته بالمتابع والاعتبار .

إلى هنا تمّ التأميل النظري للشاهد ، وكان لابد من التطبيق العملي لتتضح بصورة جلية ، فكان الفصل الثالث والرابع للتطبيق ، فالفصل الثالث تم فيه تقسيم التطبيقات على أربعة مباحث تبعاً لنوع الشاهد ، إذ إن الشاهد قد يكون مطابقاً بلفظه للحديث فهذا هو الشاهد اللفظي في المبحث الأول

، وقد يكون مشابهاً بمعناه للحديث فهذا هو الشاهد المعنوي في المبحث الثاني — أي إن التقسيم إلى لفظي ومعنوي وفق ألفاظ الحديث من حيث المطابقة وعدمها — ثم قد يؤدي الشاهد إلى الاعتبار فهو الشاهد الايجابي في المبحث الثالث ، أما المبحث الرابع فهو الشاهد السلبي الذي لا يؤدي إلى الاعتبار — أي إن التقسيم إلى سلبي وايجابي هو وفق مؤدى الحديث فهل يؤدي إلى الاعتبار أو لا يؤدي إلى ذلك ، مع لَحَظ أن هذا التطبيق هو لبيان أنواع الشاهد ، فليس التطبيق هنا بصدد تقوية الروايات الضعيفة بروايات صحيحة لتحصل التقوية ، إنما التطبيق هنا بصدد بيان أنواع الشاهد وقد تم عرض أربعة أنواع له .

أما الفصل الرابع فكان التقسيم تبعاً لدلالات الشاهد ، فدلالة الروايات قد تكون عامة وقد تكون خاصة أو مطلقة أو مقيدة ، فالشاهد لا بد أن يكون من سنخ الدلالة نفسها ، فيظهر هنا دور الشاهد في التقوية ، فيشهد الشاهد الصحيح للحديث الضعيف ذي الدلالة نفسها ، فيُصحح الضعيف تبعاً لصحة الشاهد ، فاشتمل على أربعة مباحث ، المبحث الأول الشاهد العام والشاهد الخاص ، والمبحث الثاني ذُكر فيه الشاهد المطلق والشاهد المقيد ، أما المبحث الثالث فكان الكلام فيه عن الشاهد المجمل والشاهد المبين ، وجاء في المبحث الرابع من هذا الفصل الكلام حول المتشابه والمحكم ، مع التطبيقات التي يتضح منها دور الشواهد في التقوية والارتقاء بالروايات من الضعف إلى الصحة والاعتبار .